

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة Foreign direct investment in host developing countries

فاطيمة الزهراء ابن سيرود¹ ، عبد الرزاق بن علي²، نور الهدى ابن سيرود³

¹ جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري (الجزائر)

² جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)

³ جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

ملخص: تسعى معظم الدول وخاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه وذلك لما يكتسبه الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية للدول النامية، خاصة وأن معظمها يعاني الكثير من المشاكل من ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية وضعف الموارد التمويلية الداخلية الأمر الذي جعلها تلجأ إلى الاستدانة وتسبب في بروز جملة من التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية.

يهدف هذا البحث إلى إعطاء صورة حقيقية عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، كما يهدف إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، وإسهاماته في إدخال التقنية الحديثة ونقل المعرفة الفنية والإدارية إلى الدول النامية المضيفة، بالإضافة إلى توفير فرص العمل لمواطني الدولة المضيفة للاستثمار.

الكلمات المفتاح: استثمار أجنبي مباشر ؛ تنمية اقتصادية ؛ دول مضيفة ؛ دول نامية

تصنيف JEL : F23 ؛ O40

Abstract: Most countries, especially developing countries, are striving to attract foreign direct investment (FDI) by improving the investment climate and providing incentives and privileges necessary for attracting it, as foreign direct investment is of the utmost importance in contributing to the development of developing countries, especially as most of them suffer from weak infrastructures, lack of productive investments and weak domestic financial resources, which have made them resort to debt and have created a number of challenges and constraints that have prevented development goals from being achieved. The aim of this research is to give a true picture of the FDI reality in developing countries and to know how FDI contributes to the economic development of developing countries, through its impact on economic growth, its contribution to the introduction of modern technology and the transfer of technical and managerial knowledge to the host developing countries, as well as the supply of employment opportunities for nationals in the investment host country.

Keywords: Foreign Direct Investment; Economic Development; Host Countries; Developing Countries.

Jel Classification Codes : F23 ; O40

I - تمهيد :

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، ولا سيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

إن الاستثمار المباشر الأجنبي كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية التي تبذل جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز على النحو الذي يستقطب الشركات المتعددة الجنسيات. يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها الاقتصادية والمالية مما زاد من حدة تقلص مصادر التمويل لديها، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية لا يمكن للدول النامية الاكتفاء بتنشيط الاستثماري المحلي والسيطرة عليه إنما لا بد من العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

• السؤال الرئيس

في ضوء ذلك، يمكن طرح السؤال التالي:

ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر وما فرص استفادة الدول النامية المضيفة منه ؟

• الأسئلة الفرعية:

- لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وما هي أهم أنواعه؟
- ما هي العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ما هي فرص استفادة الدول النامية المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

• أهداف الدراسة :

- تأتي هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله والعوامل المستقطبة له؛
- التعرف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية، من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، وإسهاماته في إدخال التقنية الحديثة ونقل المعرفة الفنية والإدارية إلى الدول النامية المضيفة، بالإضافة توفير فرص العمل.

• أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية بحيث أن بعضا من هذه الدول تمكنت من الاستفادة بصورة كبيرة من هذا النوع من لتلبية حاجتها من خلال إدخال التقنية الحديثة و نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية في هذا المؤتمر الذي يعد موضوعه حديث الشركات على المستوى العالمي وهاجس إدارتها لضمان الاستمرار والبقاء.

I- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

I. 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار حيث يتحدد **المفهوم الاقتصادي للاستثمار** حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر الإستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار¹، وحسب **المفهوم المحاسبي للاستثمار** تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشتريتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة²، ويعرف الاستثمار من **المنظور المالي** على أنه كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى³.

إن محاولة تحديد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمفكرين تصادفها مشكلة تسميته، حيث افترقت الدراسات في مجملها لوجود تسمية موحدة، فهناك دراسات اتفقت على تسميته "الاستثمار المباشر الدولي" وهناك دراسات أخرى استخدمت كلمة "في الخارج" عوضاً عن "الدولي" لتصبح التسمية "الاستثمار المباشر في الخارج"، واستقر البعض الآخر من المفكرين الاقتصاديين على تسميته "الاستثمار المباشر" دون إرفاقه بـ "الدولي" ولا "في الخارج"، ومع تعدد الباحثين الذين انسقوا نحو البحث في الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسته ومحاولة تقصي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، تعددت تعاريفه. وفيما يلي نسرّد بعض التعاريف على سبيل الذكر وليس الحصر حيث:

حسب Bertrand الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة⁴.

يرى فريد النجار أن الاستثمار الأجنبي المباشر كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من

الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل⁵.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة هذا من جانب، والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر⁶، أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس المصلحة الدائمة والقدرة على التأثير الإداري بين الشركة المستثمرة و شركة أخرى متواجدة في الدولة المضيفة للاستثمار، وتأخذ الملكية حصة من رأس المال شركة الاستثمار تعادل أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية⁷.

تري المنظمة أن هناك ثلاثة مكونات رئيسة للاستثمار الأجنبي هي⁸:

– **رأس المال المساهم به (Equity Capital):** أو رأس المال السهمي، وهو شراء المستثمر الأجنبي لأسهم مشروع معين في بلد آخر (بلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)، على أن لا تقل هذه الحصة عن (10%) حسب تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) من أسهم رأس مال الشركة المساهمة وهذه الحصة تمنح المالك حق السيطرة الفعلية على المشروع وحق إدارته؛

– **الأرباح المُعاد استثمارها (Reinvested Earnings):** وتتألف من أسهم المستثمر الأجنبي (نسبة إلى أسهم المشاركة) من الأرباح غير الموزعة، مثل أرباح الأسهم (dividends). والأرباح غير المعادة للمستثمر الأجنبي (Earning not remitted)، يتم احتجازها من قبل الفروع بهدف إعادة استثمارها في البلد المضيف سواء في توسيع المشروع الحالي أو لفتح مشاريع جديدة؛

– القروض داخل الشركة (Intra-Company Loans): وهي معاملات الاقتراض القصير والطويل الأجل سواء من الدول أو الشركات الأخرى من غير البلد المضيف، أو معاملات الاقتراض بين الفروع والشركة الأم، وذلك بهدف التوسع أو التحسين أو التجديد. ترى منظمة التجارة العالمية (WTO) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتحقق عندما يمتلك مستثمر ينتمي إلى دولة معينة (الدولة الأم Home Country) أصلاً إنتاجياً في دولة أخرى (الدولة المضيفة Host Country).⁹

2.I- أنواع الاستثمار المباشر الأجنبي

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي¹⁰:

- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم بالاستثمار أو بتنفيذ مشروع معين؛
 - قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد المضيف؛
 - قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.
- إن تلك الأشكال هي التي يجري من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل شائع ومعروف والتي تبلورت على أساس معيار الملكية، وسيتم توضيحها فيما يلي:

• **الاستثمار المشترك:** يعرف الاستثمار المشترك على أنه ذلك الاستثمار الذي يتشارك فيها طرفان أحدهما محلي والآخر أجنبي حيث تختلف نسبة المشاركة بحسب رضا الطرفين أو القوانين المنظمة لتملك الأجانب، والمشاركة لا تقتصر فقط على رأس المال بل تتعدى إلى الخبرة والإدارة¹¹؛

• **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يعرف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالاستثمار الخاص، ويعني احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه أيضاً بحق إدارته و التحكم في كل عملياته¹²، ويعد الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من أكثر الأشكال تفضيلاً بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كونه يسمح بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق وتقديم خدمات في الخارج مع احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق الإدارة والسيطرة الكاملة على مختلف العمليات المرتبطة بهذه الفروع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)¹³؛

• **الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الشركات متعددة الجنسيات:** لقد ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي تعد من أهم أشكاله و المحرك الرئيسي له فمن جهة هي تمثل جزء هام من الإنتاج والعمالة والتبادل التجاري الدولي¹⁴، وتعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركة وطنية ضخمة تمتلك وتراقب عدة فروع إنتاجية في عدد من الدول الأجنبية¹⁵، وبصفة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تبقى عبارة عن مؤسسة تمارس نشاطاتها المختلفة بشكل مباشر بواسطة فروع تابعة للشركة الأم تتوزع عبر مجموعة من الدول المضيفة¹⁶.

3.I- العوامل المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن التفريق بين نوعين من العوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تتجه هذه الأخيرة إلى دولة ما إما نتيجة لعوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة أو لعوامل راجعة للدولة الأم.

➤ عوامل الجذب المتعلقة بالدولة المضيفة¹⁷:

• **العوامل الاقتصادية:** من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين؛

- **العوامل السياسية والاجتماعية:** على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والاجتماعية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فأرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستثمرين في بلد ما من تفضيل المنتج الوطني على غيره؛
- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة والمحددة لاتجاهاته، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لا بد من توافره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى توفر هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدول المضيفة بكفاءة عالية؛
- **التشريعات الضريبية:** هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة، فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرة إيجابيا إذا كانت العوامل الأخرى متوافرة، هناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التقين منها، وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في صورة إعفاء أو تخفيض في الضريبة قصير أو طويل الأجل؛
- **الحوافز الحكومية غير الضريبية:** إذا كانت متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فإن الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء وتخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على المناخ الاستثماري؛
- **توفر الموارد:** فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول ، الغاز ، المياه، المناخ) وقد تكون بشرية (ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض)؛
- **حجم السوق والطلب على السلعة في الدول المضيفة:** فكلما زاد حجم الطلب أو حجم سوق الدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي؛
- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية: حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل الاتحاد الأوروبي والاولبيك أن تأثير هذه الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر:** إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار؛
- النظام التجاري للدولة المضيفة: إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية ، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيرا قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار؛
- **نقل الأرباح والتحويلات:** تنحاز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي تسمح بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال والأجور والمربحات إلى الدولة الأم مع فرض ضرائب أقل ما يمكن، كما يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقا للأسعار السائدة.

➤ عوامل الجذب المتعلقة بالمستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:¹⁸

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاوله نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها؛
 - **السعي إلى زيادة عوائد المشروع:** يهدف استمرار المشروع من خلال نجاحه في تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم) وللوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه ، ومن هذا المنطلق بدأت الشركات التجارية المختلفة بالاستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة من خلال الإنتاج بتكاليف أقل مستندة على انخفاض تكاليف الإنتاج في دول أخرى؛
 - **الرغبة في النمو والتوسع:** من حيث أن تحقيقي العوائد لا يعد العامل الكافي وحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بل أن من عوامل جلب هذا الاستثمار أيضا نجد السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق الأجنبية، فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية؛
 - **التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** يحاول رأس المال الأجنبي قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة لكي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، ويلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الاستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية أو غير نامية؛
 - **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.
- أظهر التقرير العالمي للتنافسية الاستثمارية 2018/2017 الصادر عن مجموعة البنك الدولي بعد دراسة مسحية شملت 750 مديرا تنفيذيا بشركات استثمارية متعددة الجنسيات أن البلدان النامية هي مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر ومتلقية له على السواء، كما أظهرت الدراسة استقصائية أن الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب استقرار البيئة القانونية والتنظيمية هي من الخصائص الرئيسة لأي بلد والتي يدرسها المديرون التنفيذيون في الشركات متعددة الجنسيات قبل أن يخصصوا رأس المال لمشروع جديد. ولهذه الاعتبارات وزن أكبر بكثير من اعتبارات أخرى كإخفاض معدلات الضرائب وتكاليف العمالة، وقد تساعد الحوافز الاستثمارية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها ليست فعالة بوجه عام إلا حين يفاضل المستثمرون بين مواقع متماثلة لاختيار قاعدة جديدة لصادراتهم. عندما يكون الدافع للاستثمار هو الرغبة في الوصول إلى سوق محلية أو استخراج موارد طبيعية، تصبح تلك الحوافز غير فعالة عموما، كما تظهر أهمية توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية مثل مصادرة الممتلكات، وحظر تحويل العملات والقيود على التحويل، والافتقار إلى الشفافية في التعامل مع الهيئات الحكومية، فالحد من هذه المخاطر على مستوى البلد المعني هو أساس بدونه لن يؤدي مجرد الحد من المخاطر على مستوى المشروع إلى زيادة الاستثمار والنمو في البلدان النامية. **والشكل رقم 1** يوضح أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أوضحت العديد من الدراسات اختلاف العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية المضيفة، فقد خلصت دراسة Jun and Singh والتي اهتمت بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، إلى أن الاستقرار السياسي محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أن النمط التصديري هو المحدد القوي في جذب دولة

نامية للاستثمار الأجنبي المباشر¹⁹. أما دراسة Pravin Jadhav حول دور العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول BRICS • بينت أهمية حجم السوق في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، كما أشارت إلى أن الانفتاح التجاري وتوافر الموارد الطبيعية وسيادة القانون والمساءلة، متغيرات ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات²⁰. كما عرف المغرب زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه، حيث يمثل قطاع الخدمات 61 % من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استثمرت مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات (BNP Paribas, AIG, Boston Consulting, Microsoft et Ford) في هذا القطاع لعدة عوامل أهمها أهمية الاستثمار في البنية التحتية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستوى التكوين الجيد لرأس المال البشري والاستقرار السياسي²¹.

II - فرص الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية المضيفة:

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم لكونه يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر من خلال إدخال التقنية الحديثة، وتوفير فرص العمل لمواطني البلد المضيف للاستثمار، بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية إلى الدول المضيفة.

II. 1.2- التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي²². يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأجنبي عبر الحدود ظاهرة عالمية بارزة نظرا لما يقدمه من دور في تمويل عملية التنمية الاقتصادية²³، فقد أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، وبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار، ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية بطريقة إيجابية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة وتحسين الكفاءة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل²⁴.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما لرؤوس الأموال التي تحتاجها الدول النامية بشكل كبير، كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2017/ 2018 يساهم بشكل مهم وجوهري في تحويل الاقتصادات المختلفة بشكل جذري من خلال تحفيز الابتكار وتحسين وزيادة الإنتاجية، وخلق وظائف جديدة في السوق بروتات وأجور أعلى من المعتاد في الاقتصاد نفسه وفي القطاعات المتداخلة مع القطاعات التي جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر²⁵.

II. 2.2- تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

تميز الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد الستينات بتركزه في صناعات إحلال الواردات بسبب إقبال معظم البلدان النامية استراتيجيات تنمية متجهة إلى الداخل، إذ مارست الحكومات دورا نشطا في تنظيم وتوجيه أنشطة القطاع الخاص، وخلقت أسواق محلية محمية من الواردات الأجنبية مما أعطى حافزا لنقل الإنتاج إلى داخل هذه البلدان بدلا من محاولة التصدير لها، وكان هذا الحافز أقوى ما يكون في بلدان كالبرازيل والمكسيك ذات الأسواق الداخلية الكبيرة، كما استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية²⁶.

ما زالت الدول النامية تجذب نسبة كبيرة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ، فمن خلال الشكل التالي نلاحظ أن حصة الدول النامية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن الماضي حوالي 17 %، وقد استطاعت الدول النامية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، واستمر هذا الاتجاه التزايد حتى سنة 2010، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نسبة لإجمالي تدفقاتها في العالم 45.8% وترجع هذه الزيادات السنوية المتعاقبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الاقتصاديات إلى حد كبير إلى الجاذبية المتنامية للبلدان النامية المضيفة، والشكل رقم 2 يوضح ذلك.

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمار أشار تقرير الاستثمار العالمي 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد²⁷ إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي واصلت تراجعها في عام 2018 فانخفضت بنسبة 13 في المائة إلى 1,3 تريليون دولار كان الانخفاض - للسنة الثالثة على التوالي في الاستثمار، وظلت التدفقات إلى البلدان النامية مستقرة إذ ارتفعت بنسبة 2 في المائة، وكنتييجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاضه بطريقة غير عادية في البلدان المتقدمة النمو، زادت حصة البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لتبلغ 54 في المائة، وهو رقم قياسي، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة 11 في المائة إلى 46 بليون دولار، على الرغم من انخفاضها في العديد من البلدان المتلقية الأكبر حجماً ودعم هذه الزيادة استمرار التدفقات الداخلة بحثاً عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة، وانتعاش في جنوب أفريقيا بعد عدة سنوات من انخفاض مستوى التدفقات الداخلة، كما ارتفعت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا، وهي أكبر المناطق المتلقية، بنسبة 4 في المائة وفي مؤشر على استمرار الدينامية، تضاعفت قيمة إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة منتعشة من توقفها في عام 2017 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 6 بالمائة ولم يحافظ على الزخم بعد أوقفت زيادة عام 2017 تراجعاً طويلاً. لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة أدنى بنسبة 27 بالمائة مما كان عليه خلال ذروة ازدهار السلع الأساسية، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات الضعيفة والقابلة للتأثر تمثل هيكلياً أقل من 3 بالمائة من المجموع العالمي وانتعشت التدفقات إلى أقل البلدان نمواً من انخفاضها في عام 2017 لتعود إلى 24 بليون دولار وهو متوسط العقد واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات الانتقالية في اتجاهها التنازلي في عام 2018 ، فانخفض بنسبة 28 في المائة إلى 34 بليون دولار، مدفوعة بانخفاض 49 في المائة في تدفقات الاتحاد الروسي (الشكل رقم 3).

تجدر الإشارة إلى أن نصف أكبر الاقتصاديات 20 المضيفة للاستثمار الأجنبي في العالم هي اقتصاديات نامية واقتصاديات تمر بمرحلة انتقالية حيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المتلقين للاستثمار ، تليها الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة ، والشكل رقم 4 يوضح ذلك.

كما أشار تقرير الاستثمار العالمي 2019 إلى أن منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية تعد من أكثر المناطق التي تساهم في تفعيل حركة الاستثمارات الأجنبية مقارنة بباقي الدول النامية الأخرى، فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصاديات النامية بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 512 مليار دولار في عام 2018 وحدثت الزيادة أساساً في الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة وإندونيسيا وغيرها من بلدان آسيا، وكذلك في الهند وتركيا. وبقيت آسيا أكبر مناطق العالم تلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر إذ استوعبت 39 في المائة من التدفقات العالمية الداخلة في عام 2018 ويمثل ذلك زيادة بالنسبة إلى 33 في المائة في عام 2017 وزادت التدفقات إلى شرق آسيا بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 280 بليون دولار في عام 2018 ولكنها ظلت أقل بكثير من ذروة 318 بليون دولار التي بلغت في عام 2015 وزادت التدفقات الداخلة إلى الصين بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 139 بليون دولار ، وهو أعلى مبلغ على الإطلاق، وزادت التدفقات إلى 149 جنوب شرق آسيا بنسبة 3 في المائة لتصل 4 بليون دولار القياسي، ودعمت نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الاستثمارات القوية من الاقتصاديات الآسيوية الأخرى، بما في ذلك تحويل الاستثمارات وعمليات نقل نشاط الصناعات التحويلية

من الصين .وساهمت الاستثمارات القوية داخل آسيا أيضا في هذا الاتجاه على الرغم من أن سنغافورة قامت بدور هام في ذلك بوصفها محورا إقليميا للاستثمار ، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب آسيا بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 54 بليون دولار مع زيادة الاستثمار في الهند بنسبة 6 في المائة ليصل إلى 42 بليون دولار، مدفوعا بزيادة الدمج والتملك في قطاع الخدمات، بما في ذلك تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية والاتصالات .وشهد غرب آسيا زيادة بنسبة 3 في المائة في الاستثمار ليصل إلى 29 بليون دولار مما أوقف اتجاهها تنازليا مستمرا دام 10 سنوات تقريبا وسجلت أكبر الزيادات في تركيا والمملكة العربية السعودية ، وانخفضت التدفقات الخارجة من آسيا بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 401 بليون دولار مما يمثل 40 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية المتجهة نحو الخارج .ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الاستثمارات من الصين للسنة الثانية على التوالي، بسبب سياسات لا تشجع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلا عن زيادة فحص الاستثمارات الداخلة في أوروبا والولايات المتحدة .وعلى عكس ذلك زاد الاستثمار الخارج من جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتايلند.

أما بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 6 في المائة في عام 2018 لتصل إلى 147 بليون دولار لأن الانتعاش الذي بدأ في عام 2017 تعثر وعوامل خارجية أثقلت توقعات النمو .وانحار الاستثمار المتجه نحو الخارج من مؤسسات أمريكا اللاتينية المتعددة الجنسيات في عام 2018 ليصل إلى مستوى 6.5 بليون دولار القياسي بسبب التدفقات الخارجة السلبية من البرازيل وانخفاض الاستثمارات من شيلي وفي أمريكا الجنوبية، انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تقدر ب 6 في المائة بسبب انخفاض التدفقات إلى البرازيل وكولومبيا .وفي البرازيل، انخفضت التدفقات بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 61 بليون دولار نتيجة لحالة اقتصادية صعبة وانخفاض حاد في صفقات الدمج والتملك من مستويات قياسية في عام 2017 وفي كولومبيا، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 في المائة لتصل إلى 11 بليون دولار .وكانت التدفقات إلى الأرجنتين قادرة على الصمود عند مستو 12 بليون دولار معززة بالتدفقات الواردة لإنتاج الغاز الصخري . وارتفعت التدفقات إلى شيلي ارتفاعا طفيفا بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 7.2 بليون دولار مدعومة بارتفاع أسعار النحاس والمستويات القياسية لعمليات الدمج والتملك في صناعات التعدين والخدمات الصحية والكهرباء .وفي بيرو انخفضت التدفقات بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 6.2 بليون دولار، على الرغم من نمو اقتصادي متين واستثمار مكثف في صناعة التعدين، وفي أمريكا الوسطى ، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة مستقرة إلى حد كبير عند مستوى 43 بليون دولار ، وفي المكسيك، أدت زيادة الأرباح المعاد استثمارها من فروع الشركات الأجنبية القائمة إلى بقاء التدفقات الداخلة دون تغيير عند مستوى 32 بليون دولار ، وزادت التدفقات إلى بنما بنسبة 21 في المائة لتصل إلى 5.5 بليون دولار، معززة بصفقات دمج وتملك قياسية وبمشاريع التعدين، وفي كوستاريكا، كان توقف مفاجئ في الاستثمار في السياحة مسؤولا عن معظم الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لتصل إلى 2.1 بليون دولار، وفي منطقة البحر الكاريبي باستثناء المراكز المالية الخارجية، انخفضت التدفقات بنسبة 32 في المائة ، ويعزى الانكماش إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر (2.5 بليون دولار) في الجمهورية الدومينيكية، وهي أكبر البلدان المتلقية في المنطقة دون الإقليمية، على الرغم من نموها الاقتصادي القوي في عام 2018 .وانخفضت التدفقات إلى هايتي وجامايكا أيضا إلى 105 مليون دولار و775 مليون دولار على التوالي.

أما بالنسبة لإفريقيا، تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الاتجاه التنازلي العالمي في عام 2018 وارتفعت لتصل إلى 46 بليون دولار وهو ما يمثل زيادة 11 في المائة بعد أن تراجعت في عامي 2016 و2017 على التوالي .وأدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والطلب عليها إلى استمرار الاستثمار في البحث عن الموارد .وشهد عدد قليل من الاقتصاديات، مثل كينيا والمغرب وتونس، زيادة مشجعة في الاستثمار المتنوع، وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا انتعاشا كبيرا بعد عدة سنوات من

التدفقات الداخلة المتدنية. وعلى العكس من ذلك، انخفض في عام 2018 الاستثمار في بعض البلدان الملتقية الكبيرة الأخرى، بما في ذلك نيجيريا ومصر وإثيوبيا، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 14 بليون دولار. وظلت مصر أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في عام 2018 على الرغم من انخفاض التدفقات الداخلة بنسبة 8 في المائة لتصل إلى 6.8 بليون دولار، وأدى النمو الاقتصادي المستقر في المغرب إلى جلب الاستثمار في عدة قطاعات، بما في قطاع السيارات والقطاع المالي؛ وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد ليصل 3.6 بليون دولار وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 15 في المائة ليصل إلى 9.6 بليون دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2006 بسبب الانخفاض الكبير في نيجيريا للسنة الثانية على التوالي، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا دون تغيير إلى حد كبير عند 9 بليون دولار على الرغم من تسجيل إثيوبيا انخفاضا بنسبة 18 في المائة إلى 3.3 بليون دولار وزادت التدفقات الداخلة إلى كينيا بنسبة 27 في المائة لتصل إلى 1.6 بليون دولار، بما في ذلك بعض الاستثمارات في مشاريع هياكل أساسية كبيرة. وساهمت في هذا الاتجاه تدابير تيسير الأعمال التجارية والمناطق الاقتصادية الخاصة الجاهزة للاستثمار. وظلت التدفقات الواردة إلى وسط أفريقيا راكدة عند مستوى 8.8 بليون دولار، وسجل الكونغو تدفقات داخلة بلغت 4.3 بليون دولار معظمها في إلى التنقيب عن النفط وإنتاجه. ودعم استمرار الاستثمار في المعادن، ولا سيما الكوبالت، التدفقات جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زادت بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 1.5 بليون دولار. وتحولت التدفقات إلى الجنوب الأفريقي تحولا حادا (-0.9 بليون دولار إلى 4.2 بليون دولار) أساسا بفضل الانتعاش في جنوب أفريقيا، حيث زاد الاستثمار من 2 بليون دولار إلى 5.3 بليون دولار بما في ذلك استثمارات كبيرة في صناعة السيارات والطاقة المتجددة. وتلقت موزامبيق أيضا من التدفقات الداخلة بزيادة 18 في المائة دفعت الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 2.7 بليون دولار بيد أن ذلك يعزى أساسا إلى التحويلات داخل الشركات من شركات مستقرة بالفعل في البلد ولا سيما للتنقيب عن النفط الغاز.

II. 3.2- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة

تعدد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة حيث:

➤ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

يبرز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في توفير رأس المال (توفير احتياطي من العملات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية) نقدي وعيني إلى الدولة، فضلا عما يترتب عنه من أثر إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير وتدعيم قدراتها الشرائية في الحصول على ما تحتاجه من الخارج.²⁸

من بين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الرفع من الادخار الوطني المنخفض وبذلك تمويل اقتصاد البلد المضيف وجالب لرأس المال بالإضافة إلى أسهم الأرباح التي يمكن إعادة استثمارها في البلد المضيف، كما أن الدخول الأولي لرأس المال له أثر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف لكن يتم بلوغ هذا الأثر على المدى الطويل بشكل أكبر²⁹.

بالرغم من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن بعض التحليلات لم تجد دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي³⁰.

• **الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:** يتحقق الأثر المباشر الإيجابي على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية ويتحقق ذلك في حالة عدم وجود مزاحمة من جانب الشركات الأجنبية للشركات الوطنية، أي أن الأثر الإيجابي للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات والشركات المحلية علاقة تكاملية، بالتالي يتوقف الأثر عما إذا كانت الشركات الأجنبية تنتج سلع للبيع من

السوق المحلي أو تنتج سلعا لغرض التصدير أو تنتج سلعا تحل محل السلع المستوردة أو عما إذا كانت نسبة طلب هذه الشركات على السلع الوسيطة تساوي نسبة طلب هذه الشركات على هذه السلع أو تقل عنها³¹.

• **الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:** يتحقق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول، وتحقق الآثار الخارجية الإيجابية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات³²:

- **التقليد:** تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيا الأكثر تقدما والممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول؛

- **المنافسة:** تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها؛

- **التدريب:** تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيا الجديدة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدول حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية للدول المذكورة لا تأتي إلا من تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا؛

- **الروابط:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدولة المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية حيث تنشأ **الروابط الأمامية** من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع العملاء (البائعين) فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير وتقوم بتطوير منتجاتها القائمة وإنتاج منتجات جديدة مما يؤدي إلى حدوث منافسة داخل السوق المحلي ما يدفع الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وبالتالي زيادة إنتاجية عوامل إنتاج الشركات الوطنية، وتنشأ **الروابط الخلفية** من خلال تعامل الشركات الأجنبية مع الموردين وشركات وطنية للحصول على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة، فيمكنها تقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات الوطنية وتحسين جودة منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.

➤ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

إن امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، يعتبر من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يلاحظ 0.8 من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم من خلال ست دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، وسويسرا، وهولندا، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق³³.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يصاحبه في كثير من الأحيان آلات ومعدات على أرقى المستويات التكنولوجية، وخبرات تنظيمية وإدارية وتسويقية، وكلها عوامل إنتاجية تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية³⁴، فحينما يفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فإنه سوف يحصل على إحداث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي، وبالطبع فإن هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية، وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر يمكن للبلدان المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية الحديثة بواسطتها مثل

العقود الإدارية والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار المباشر يعد أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض الصناعات مثل الصناعة الاستخراجية، هذا بالإضافة إلى تمكين البلد المضيف بمساعدة الشركات متعددة الجنسية من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا³⁵.

لقد أظهر التقرير العالمي للتنافسية الاستثمارية 2018/2017 أن معظم البحوث والأدلة العملية تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز التنمية في البلدان المتلقية، فعلى سبيل المثال، يخلص التحليل إلى أن الشركات المحلية ذات النمو المرتفع في البلدان النامية تستفيد أكثر من غيرها من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أسواقها وذلك من خلال الروابط التجارية وإدخال التكنولوجيات والمعرفة التقنية الجديدة³⁶.

➤ أثر الاستثمار الأجنبي على نقل المعرفة الفنية والإدارية إلى الدول النامية المضيفة

تعاني الدول النامية من نقص الكوادر الإدارية والتي تعتبر سببا من أسباب تراجعها، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في الكثير من المجالات منها³⁷:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم؛
 - تقديم وإدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛
 - خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
 - استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية أو متعددة الجنسيات بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة؛
 - إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.
- بينما يرى منتقدو الاستثمار الأجنبي المباشر أن مساهمته محدودة جدا في بناء رأس المال البشري الذي يعد من أفضل أنواع الاستثمار، كما دلت على ذلك بعض التجارب الدولية مثل كوريا الجنوبية، فعلى الرغم من أن التعليم هو الركن الأساس في الاستثمار البشري، إلا أن تدريب الكوادر في الاختصاصات المختلفة في ميدان العمل هو الركن الآخر الهام في هذا النوع من الاستثمار، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر غير معني بالركن الأول، فإن دوره يكاد لا يذكر في تدريب الكوادر المحلية في البلد المضيف نتيجة لإستراتيجية التكنولوجيا الجاهزة المستوردة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسية³⁸.

➤ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمل

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية بمختلف جوانبها اقتصادية كانت أم اجتماعية من أهمها تقليص حجم البطالة، حيث يسهم في توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة³⁹، خاصة وأن الكثير من البلدان تعاني مشكلة البطالة وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاز بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فإن المعضلة أعمق وأكثر تعقيدا في البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار، وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور، ولا يتوقف عند هذا الحد فهذا الاستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية هذا طبعا مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعد في تحقيق تلك المنافع⁴⁰.

على الرغم من ذلك هناك من يعتقد أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا سلبيا بزيادة البطالة في البلد المضيف للاستخدام المفرط

للتكنولوجيا في العمليات الاستثمارية الأجنبية⁴¹، حيث أن وجود المؤسسات الأجنبية يؤدي إلى بروز المنافسة التي يمكن أن تنزع سوق المؤسسات المحلية الأقل تنافسا وبالتالي سيؤدي إلى خسارة في العمل على المدى القريب⁴².

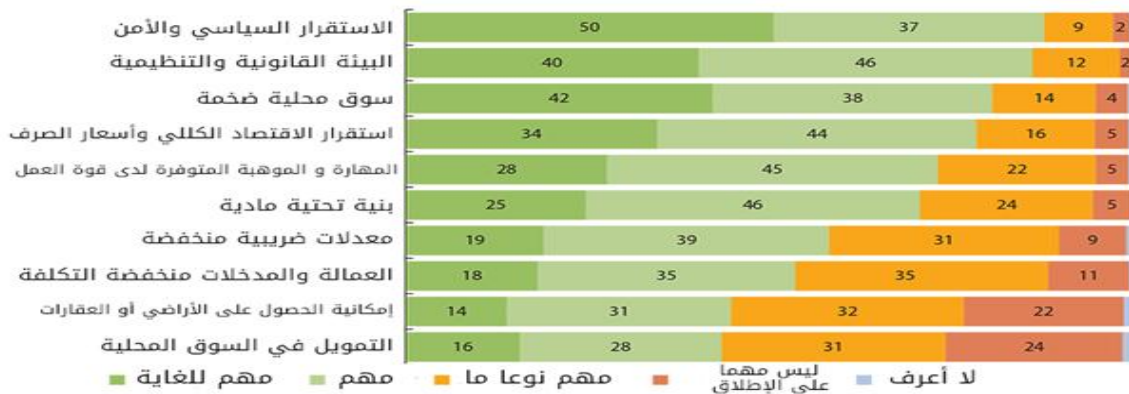
III- الخلاصة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية خاصة في الدول النامية التي ترى فيه مصدر تمويل خارجي بدلا من الاستدانة الخارجية، وبالتالي فقد اعتمدت دول العالم النامي العديد من البرامج التي تعزز من خلالها فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز هذه الاستثمارات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق تنمية شاملة، فكل دولة لديها مجموعة من المميزات تختلف بها عن باقي الدول المجاورة، وحسب التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» لسنة 2019 تميزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بالارتفاع، حيث استحوذت الدول النامية على أكثر من نصف إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية (54%)، فقد سجلت إفريقيا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تركزت في عدد محدود من الدول تأتي مصر في مقدمتها وتليها جنوب أفريقيا، بينما انخفضت التدفقات في أميركا اللاتينية. أما آسيا فتعتبر أكبر مناطق العالم تلقيا للاستثمار الأجنبي المباشر، وتأتي الصين في مقدمة البلدان النامية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في عدد محدود من الدول تعتبر الصين والمكسيك وسنغافورة والبرازيل كدول نامية من ضمن أكبر 20 بلدا مستقبلا للاستثمار الأجنبي المباشر.

في الأخير ينبغي الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى مرهونة بما توليه الدول من اهتمام موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وما تبذله الدول خاصة النامية منها من جهود كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري خاصة وأن لهذا الاستثمار أهمية ودور كبيرين في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص التوظيف وتطوير المهارات الفنية والإدارية وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة في البلدان المضيفة له.

- ملاحق:

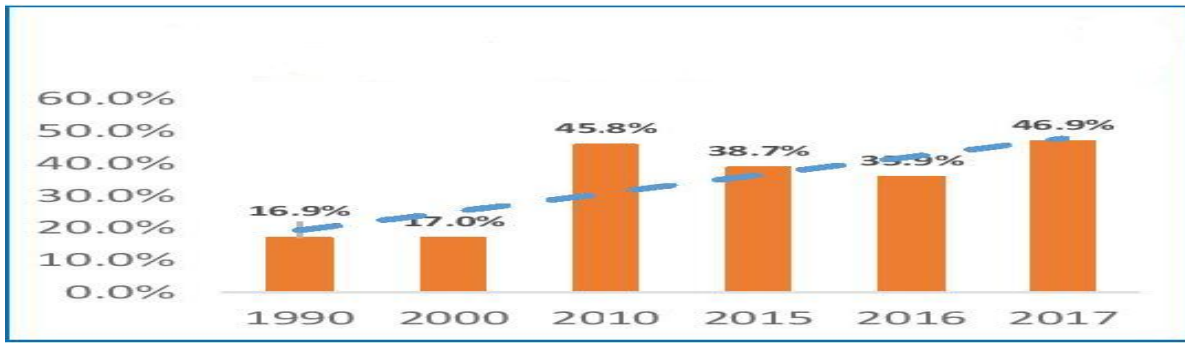
الشكل رقم 1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



Source : Worldbank group, Global investment competitiveness report 2017 / 2018, p6

[https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28493/9781464811753.pdf\(20/9/2019\)](https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28493/9781464811753.pdf(20/9/2019))

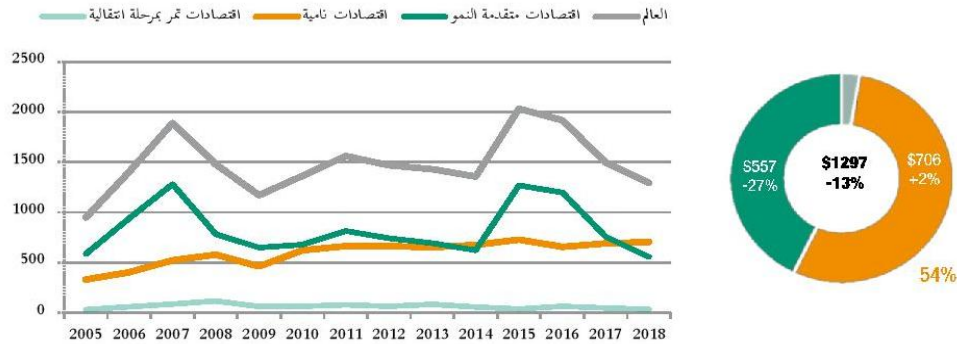
الشكل رقم 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية نسبة لإجمالي تدفقاتها في العالم



المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: هل يجب أن نتم ونعني به؟ لماذا وكيف؟، تقرير 2018، ص 4

[http://jsf.org/sites/default/files/AR%20FDI.pdf\(15/9/2019\)](http://jsf.org/sites/default/files/AR%20FDI.pdf(15/9/2019))

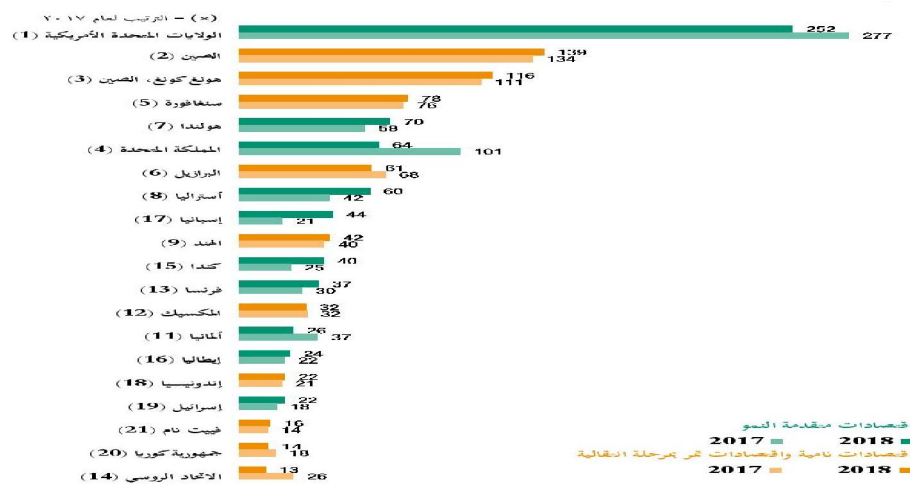
الشكل رقم 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب المنطقة للفترة 2005-2018



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، نشرة صحفية 2019، ص 4

[https://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR19013_ar_WIR_Global.pdf\(20/9/2019\)](https://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR19013_ar_WIR_Global.pdf(20/9/2019))

الشكل رقم 4: أكبر 20 اقتصادا مضيفا للاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي 2017 و2018



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، نشرة صحفية 2019، ص 5

[https://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR19013_ar_WIR_Global.pdf\(20/9/2019\)](https://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR19013_ar_WIR_Global.pdf(20/9/2019))

- ¹ Boughaba Abdellah .(1999). **Analyse et évaluation de projets**. Paris: Berti edition. p7.
- ² محمد بوتين(1991). **المحاسبة العامة للمؤسسة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 96.
- ³ Boughaba Abdellah .(1999). **Analyse et évaluation de projets**. Paris: Berti édition. p7.
- ⁴ Raymond Bertand.(1971). **Economie financière internationale**. Paris: Edition PUF. p49.
- ⁵ فريد النجار(2000). **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة. ص 23.
- ⁶ L'OCDE (2008). **Définition de L'OCDE pour l'investissement direct international**. p17.
- ⁷ The official website of the United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD. OnLine : www.unctad.org (Visited 20/9/2019)
- ⁸ Denis Tersen and Jean Luc Bricaut.(1996). **L'investissement international**, Paris :Edition Armand Colin. p. 5
- ⁹ كاتكري مقالات الأستاذة جامعة كريلاء(2015). **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**. الرابط على الخط
- <http://tourism.uokerbala.edu.iq>(Visited 10/9/2019)
- ¹⁰ العجلان علي بن إبراهيم وفتح تهمي علي .(1997). **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية**. ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية بمشاركة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مدينة الحمامات - تونس. ص 177-178.
- ¹¹ Billon Bertand and Redha Gouia.(1996). **L'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen**. Paris: Edition Economica. p198.
- ¹² نزيه عبد المقصود مبروك(2007). **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**. الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص 34.
- ¹³ Denis Tersen and Jean Luc Bricaut.(1996). **L'investissement international**, Paris : Edition Armand Colin. p 8
- ¹⁴ Sandrine Levasseur(2002). **Investissement Directs à l'étranger et stratégies des Enterprise Multinationales**, Revue de L'OFCE. P 103. OnLine : <http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue/4-hs.pdf>(Visited 10/9/2019)
- ¹⁵ Paulet Jean Pierre.(1997). **Les frimes multinationales : frein ou moteur de l'économie**. Paris: Ellipses. p 5.
- ¹⁶ Delapierre Michel and Christian Milleli.(1995). **Les firmes multinationales**. Paris: Edition Vuibert. P13.
- ¹⁷ رضا عبد السلام(2007). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، المنصورة: المكتبة العصرية . ص 97. 107
- ¹⁸ دريد محمود السامرائي(2006). **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 79. 76
- ¹⁹ Harinder Singh and Jun Kwang W.(1995). **Some new evidence of determinations of foreign direct investment in developing countries**, World Bank, Policy research Working paper1531, 1995:<http://documents.worldbank.org/> (Visited 15/9/2019)
- BRICS : Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud.
- ²⁰ Pravin Jadhav.(2012). **Determinants of foreign direct investment in BRICS economies : Analysis of economic**. Procedia Social and Behavioral Sciences. 37. pp 5 – 14
- ²¹ المعارف خديجة وتراري مجاري حسين .(2017). **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. 7 (12). ص 94
- ²² آمال براهيمية وظرفية سلامة، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 2-3
- ²³ عبد الرحمن صبري .(1998). **اتجاهات الاستثمار الدولي**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية . 16. ص 1
- ²⁴ مرياح طه ياسين وغويني العربي.(2018). **الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية -عرض تجرّبي الصين وماليزيا-** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. 9. ص 48
- ²⁵ منتدى الاستراتيجيات الأردني.(2008). **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: هل يجب أن نهتم ونعتني به؟ لماذا وكيف؟**، ص 4. الرابط على الخط
- <http://jsf.org/sites/default/files/AR%20FDI.pdf>(Visited 15/9/2019)
- ²⁶ مرياح طه ياسين وغويني العربي.(2018). **الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية -عرض تجرّبي الصين وماليزيا-** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. 9. ص 48
- ²⁷ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019. الرابط على الخط

https://unctad.org/wir2019_overview_ar.pdf (Visited 20/9/2019)

²⁸ دريد محمود السامرائي (2006). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 89

²⁹ Denis Tersen and Jean Luc Bricaut. (1996). **L'investissement international**, Paris :Edition Armand Colin. p 191-192

³⁰ قادري محمد. (2017). الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام

التكامل المتزامن لـ **Engle-Granger**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. (7) ص 492

³¹ محمود حسين الوادي وآخرون (2009). قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون. الجزء الأول. الطبعة الأولى. عمان: مكتبة المجتمع العربي. ص 96

³² محمود حسين الوادي وآخرون (2009). قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرون. الجزء الأول. الطبعة الأولى. عمان: مكتبة المجتمع العربي. ص 101-100

³³ مدادي عبد القادر. (2012). دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد. 7. ص 235

³⁴ محمد ساحل. (2012). أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد. (5) ص 290

³⁵ كمال عبد حامد آل زيارة. الاستثمار الأجنبي المباشر: المنافع والمساوئ، جامعة آل البيت. ص 75. الرابط على الخط

<http://abu.edu.iq/research/articles/6378> (Visited 10/9/2019)

³⁶ Worldbank group, Global investment competitiveness report 2017 / 2018 :

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28493/9781464811753.pdf> (Visited 20/9/2019)

³⁷ عبد السلام أبو فحف (2003). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص 401.

³⁸ كمال عبد حامد آل زيارة. الاستثمار الأجنبي المباشر: المنافع والمساوئ، جامعة آل البيت. ص 77. الرابط على الخط

<http://abu.edu.iq/research/articles/6378> (Visited 10/9/2019)

³⁹ جميلة الجوزي (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا، مجلة معهد العلوم الاقتصادية 12 (1). ص 144

⁴⁰ كمال عبد حامد آل زيارة. الاستثمار الأجنبي المباشر: المنافع والمساوئ، جامعة آل البيت. ص 76. الرابط على الخط

<http://abu.edu.iq/research/articles/6378> (Visited 10/9/2019)

⁴¹ بلال مرابط. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018، مجلة العلوم التجارية. 18 (1) .

ص 186

⁴² Denis Tersen and Jean Luc Bricaut. (1996). **L'investissement international**, Paris :Edition Armand Colin. P186